رؤى

الخريج .. وحاجة المجتمع

في هذا العدد

2

سلطان بن حمدون يرعى ندوة البحثات الدراسية واحتياجات قطاعات سوق العمل المستقبلية

3

الـ (CFBT) يقيم مركز اللغات في كلية الشرق الأوسط

7

التعليم العالي بين احتياجات سوق العمل و الرغبات الشخصية

ملحق نصف شهري

تصدره جريدة عمان بالتعاون مع
دائرة التوعية العلمية
وزارة التعليم العالي

العدد الخامس عشر الثلاثاء ٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٣ من مايو ٢٠٠٦م

رؤى

اذا ضاق صدر المرء عن سر نفسه فصدر الذي يستودع السر، أضيق
الطويل

سلطان بن حمدون يرعى ندوة البعثات الدراسية واحتياجات قطاعات سوق العمل المستقبلية

رعى مؤخرا سعادة المهندس سلطان بن حمدون الحارثي وكيل وزارة التراث والثقافة لشؤون التراث افتتاح ندوة البعثات الدراسية واحتياجات قطاعات العمل المستقبلية التي نظمتها وزارة التعليم العالي بفندق جراند حياة حيث قدمت خلالها ١٢ ورقة عمل بهدف المشاركة والتكامل بين جميع القطاعات والوحدات ذات الصلة والتي تعنى بجوانب التعليم والتأهيل والتوظيف وتحديد التخصصات المطلوبة في قطاعات العمل المختلفة للسنوات الخمس القادمة إضافة إلى إثراء سياسات الابتعاث الداخلي والخارجي وتحديد المشاكل والعقبات التي تواجه نظام الابتعاث واقتراح الحلول المناسبة وتحقيق التوعية الإعلامية لتنوير المجتمع بأهمية اختيار التخصصات المطلوبة في قطاعات العمل المختلفة .

وقد أوصت الندوة بزيادة عدد الفرص الدراسية للابتعاث بما يتفق والزيادة المطردة لأعداد مخرجات الشهادة العامة للتعليم العام والتركيز على التخصصات الدراسية التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل وإيجاد آلية لتوجيه الطلاب الدارسين على نفقتهم الخاصة، إضافة إلى التوصية بعقد لقاءات دورية بين المختصين في القطاعين العام والخاص لبحث ودراسة القضايا المتعلقة بالابتعاث الدراسي وإيجاد آلية تضمن اختيار الطالب الذي يملك مهارات معينة تتناسب مع التخصص الذي يرغب في دراسته والحرص على اختيار المؤسسات التعليمية المتميزة المقرر الابتعاث إليها لدراسة التخصصات المطلوبة من تلك الجهات.

كما أوصى المشاركون في الندوة بتوسيع نطاق الابتعاث بحيث يشمل المؤهلات الدراسية المختلفة المهنية والفنية والعلمية والأكاديمية واستحداث نظام لمراقبة متغيرات سوق العمل وربطها ببرامج المؤسسات التعليمية وإنشاء أقسام أو دوائر في الوحدات الحكومية والخاصة تكون معنية بالتخطيط الوظيفي بما يضمن قيامها برصد احتياجاتها من التخصصات بصورة دقيقة وإجراء مسح سنوي وفق أسس علمية لاحتياجات القطاعين العام والخاص من التخصصات المختلفة.

وزارة التعليم العالي تشارك في ندوة تطوير التعليم

شارك سعادة الدكتور عبدالله بن محمد الصارمي وكيل وزارة التعليم العالي في ندوة تطوير التعليم و التي نظمتها الامانة العامة لمجلس التعاون بالتعاون مع مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية في الرياض وتضمنت المشاركة ورقة عمل للدكتور محمد بن سليمان البندري مدير عام كليات التربية بعنوان (الجهود التطويرية التي تبذل بمستوى السلطنة في مجال التعليم العالي تجربة تحويل كليات التربية إلى كليات علوم تطبيقية) .

وكيل التعليم العالي يرعى الأسبوع الثقافي المصري

رعى يوم السبت الماضي سعادة الدكتور عبدالله بن محمد الصارمي وكيل وزارة التعليم العالي فعاليات الأسبوع الثقافي المصري والذي نظمته وزارة التراث و الثقافة على خشبة مسرح الشباب حيث تضمنت فعاليات الأسبوع العديد من الفقرات منها عروض لفرقة الشرقية للفنون الشعبية و معرض للفنون التشكيلية و أمسية شعرية وعرض أفلام مصرية وسوف يختتم الأسبوع المصري غدا.

■ الدكتور عبدالله الصارمي

التعليم العالي تنظم معرضا للجامعات و الكليات الحكومية والخاصة

تنظم التعليم العالي خلال شهر يوليو القادم معرضاً للجامعات و الكليات الحكومية والخاصة وذلك في قاعة مركز عمان الدولي للمعارض ويستمر لمدة ثلاثة أيام حيث ستشارك في المعرض أكثر من ٢٨ مؤسسة تعليمية عمانية، ويأتي هذا المعرض في إطار البرنامج التوعوي الهادف إلى تعريف المجتمع العماني بالتخصصات التي تضمها هذه الجامعات و هو أيضا دعم تقوم به الوزارة في إطار الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص .

الـ (CFBT) يقيم مركز اللغات في كلية الشرق الأوسط

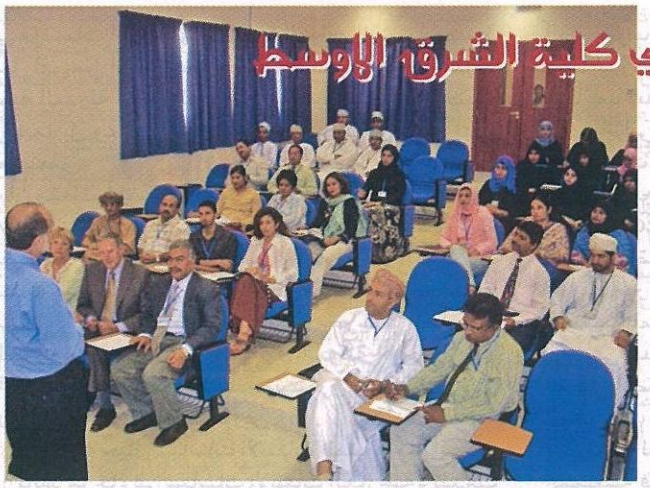

كتب/ شيخة بنت راشد السعدية

وقعت كلية الشرق الاوسط مؤخرا عقدا مع مركز المدرسين البريطانيين (CFBT) ينص على تقديم تقييم شامل لمركز اللغات بالكلية وبرنامج اللغة الانجليزية في السنة التأسيسية فيها وذلك تمشيا مع هدف الكلية للوصول الى معايير ضمان الجودة بمؤسستها.

ويهدف برنامج التقييم الى وضع آلية عمل مشتركة مع هيئة مستقلة لتقييم ، واستمرارية، وإضافة أحدث المناهج وطرق التدريس للمركز، وقد قام مركز اللغات بدعوة كل من تيم أيرز المدير القطري لمركز(CFBT) وأنا أدجار، لتقديم آرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بتقوية العلاقات بين مركز اللغات وبقية اقسام الكلية من أجل أن يتسلح الطلبة بالكفاءة اللغوية التي يحتاجونها في مجال تخصصاتهم.

وقد أوضح عميد الكلية، الدكتور نارنيان، أن مركز اللغات ابتعد عن اتباع الطرق التقليدية في تدريس اللغة الانجليزية كلغة ثانية من خلال المراجعة والتطوير المستمرين الامر الذي يجعل من مركز المدرسين البريطانيين المركز الوحيد القادر على تقييم البرنامج حيث تلقى العديد من اعضاء الهيئة التدريسية في مركز اللغات دورات تدريبية هناك. وقد أشار تيم أير في حديثه أن اللغة الانجليزية قد أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية المهمة في مجالات العمل، اوفي مجال الاتصال شأنها في ذلك شأن الشبكة المعلوماتية أو الهواتف النقالة. ونتوقع أن يعمل العقد الموقع على تطوير أداء وكيفيات العمل بمركز اللغات والسير به نحو الأفضل مستقبلا .

كلية التربية بصور تحتفل بختام الأنشطة الطلابية

كتب : ذياب بن سباع العامري

أقامت كلية التربية بصور مؤخرا حفل ختام الأنشطة تحت رعاية الدكتور / حمود بن ناصر الهاشمي عميد الكلية المحترم بحضور أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين بالكلية والطلاب والطالبات. وتضمن الحفل مسرحية تربوية و كلمة لطلاب الكلية عبروا فيها عن شعورهم وامتنانهم بالجهود المبذولة من قبل إخوانهم والتوجيه التربوي من قبل الأساتذة في تميز الأنشطة هذا العام. بعدها كرم المساهمون والمشاركون في إحياء الأنشطة الطلابية من أساتذة مشرفين وطلاب وطالبات وذلك شكرا لهم على ما قدموه في هذا العام، ودعوة لهم لتقديم الأفضل في العام المقبل. وفي ختام التكريم قدم الطلبة هدايا تذكارية للعميد ورئيس قسم شؤون الطلاب.. وعلى هامش حفل التكريم قدم مركز مصادر التعلم بالكلية الجوائز للمدربين وشهادات التقدير للمشاركين في الدورات الذي نظمها المركز خلال هذا الفصل للأساتذة والموظفين والطلبة سواء في اللغة الإنجليزية أو الحاسوب. وعبر رئيس الطلاب الفاضل علي الحجري عن شكره وتقديره للمساندة من قبل الإدارة والأساتذة المشرفين على الأنشطة، مؤكدا على أن ما أظهره الطلبة والطالبات من إبداعات وأخلاق حضارية تنم عن وعي يسهم في تكوين شخصية الطالب الجامعي مستقبلا .

توصيات هامة في ختام الندوة العلمية المشتركة للتعليم العالي العماني

صحار: عوض المعمري

رفعت الندوة العلمية المشتركة الرابعة لكليتي التربية بصحار والرستاق والتي كانت تحت عنوان التعليم العالي العماني في القرن الحادي والعشرين ، مجموعة من التوصيات بعد مناقشات للعديد من المواضيع والقضايا التي ناقشتها الندوة. ومن أهم التوصيات اقتراح الباحثين إنشاء شراكة بين مؤسسات التعليم العالي (الجامعات الحكومية والخاصة و الكليات التخصصية وكليات التربية) بالإضافة إلى مؤسسات البحث العلمي و فعاليات الإنتاج على مستويات مختلفة منها المستوى الوطني : وأفضل هذه الشراكة وجود مراكز بحثية تضم محاور (التعليم - البحث العلمي واستخدام التقنية - الإنتاج) وعلى المستوى الخليجي (الإقليمي) ضم التمويل المشترك للبحوث وفق محاور أولويات مؤسسات كل دولة ، وعن طريق التكامل والتعاون في الأمور التمويلية المشتركة، وعلى المستوى الدولي ضم التعاون بين المؤسسات العلمية في السلطنة ومثيلاتها الدولية . كما أوصت الندوة بحث طلاب التعليم العالي على الاتجاه إلى البحث العلمي وتحصيل المعرفة من مصادرها المختلفة والعمل على تنمية قدراتهم في التفكير العلمي السليم، وأهمية تطوير مناهج التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والتعليم العالي والمجتمع، والتركيز على التخصصات العلمية والتقنية في التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .

كما أكدت التوصيات على إجراء تقويم دوري لقياس مستوى الجودة في التعليم العالي، وإعداد كوادر وطنية (فنية وإدارية) تتناسب مع متطلبات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الطاقة الاستيعابية للطلاب في مؤسسات التعليم العالي المختلفة (حكومية وخاصة) .

طالبات أروى الثانوية في كلية مسقط

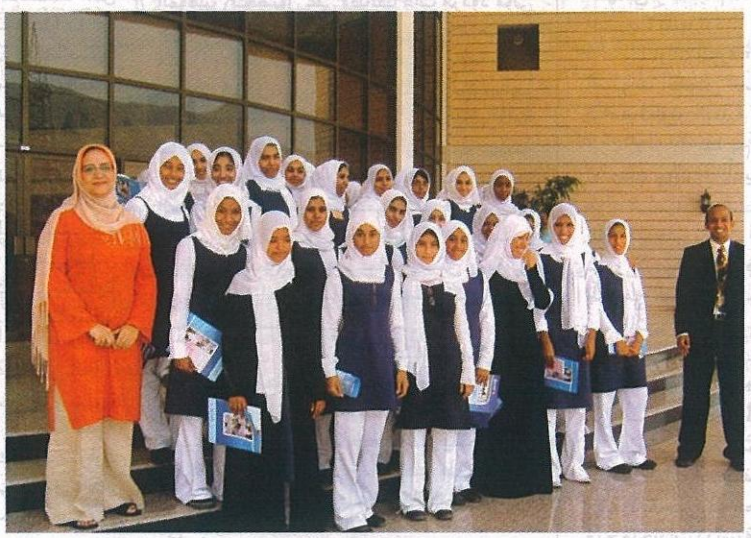

استقبلت كلية مسقط مؤخرا مجموعة من طالبات مدرسة أروى الثانوية للبنات وذلك للتعرف على مرافق الكلية و إمكانياتها وبرامجها وتخصصاتها التدريسية.

ورافق المجاميع الزائرة عدد من الموظفين وأعضاء من مجلس الطلاب الذين قاموا باصطحاب الزوار إلى أقسام الكلية كقسم القبول و التسجيل الذي قدم نبذة تعريفية عن الكلية والعمادة و الإدارة و مختبرات الكمبيوتر وغرف التدريس والقاعة ذات الأهداف المتعددة. وعبرت الطالبات عن الاستفادة من زيارة الكلية التي شاركن خلالها بالحلقة الأسبوعية للبرزة التي ينظمها المجلس الطلابي في القاعة الكبرى للكلية كل يوم اثنين، وقد تضمنت البرزة فقرات عديدة يقدم فيها الطلاب مواهبهم ، الثقافية و الأدبية و الفنية.

مسبار

التعليم العالي .. ووعي المشاركة..

يتزايد الطلب على التعليم العالي من كافة فئات المجتمع وأفراده، وفي ذات الوقت نمت وما زالت تنمو ظاهرة إقبال أولياء الأمور على تعليم أبنائهم وبناتهم وازداد حرصهم على تهيئة الظروف المناسبة لإلحاق فلذات أكبادهم بمؤسسات التعليم العالي داخل وخارج السلطنة.

ومع التسليم أن هذه الظاهرة الصحية يجب تشجيعها والعمل على تنميتها لدى أفراد المجتمع من منطلق بأن أي أمة لا يمكنها أن ترقى ذرى المجد العلمي والثقافي والحضاري إلا بسواعد أبنائها المؤهلين علميا وفكريا ، وهذا لا يتأتى إلا بانخراط هؤلاء بمؤسسات التعليم العالي ودراستهم لمختلف صنوف المعرفة والعلم... ومع التسليم بأهمية هذه الظاهرة وإيجابياتها إلا أنها أدت إلى أمرين :

أولهما : التحاق أعداد من الطلبة بمؤسسات تعليمية ذات مستوى أكاديمي متدن ويغلب عليه الطابع العقائدي ... وهي ظاهرة لا يستهان بخطورتها وقد تتاح لنا فرصة للكتابة حولها مستقلا ، إذ لا مجال للحديث عنها ههنا.

وثانيهما: تزايد الضغط على الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بأمر التعليم العالي وذلك من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية لزيادة استيعاب مخرجات التعليم الثانوي التي هي الأخرى تتزايد سنويا.

ولما كانت وزارة التعليم العالي هي المظلة الرئيسة والواجهة لما يتعلق بموضوع التعليم العالي فإنها ومنذ تأسيسها سعت ولا زالت تسعى لتحقيق أمرين مهمين هما:

١- العمل على زيادة استيعاب مخرجات الشهادة العامة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى التي لديها مؤسسات تقدم تعليما عاليا.

٢- السعي إلى البحث عن قنوات جديدة تسهم في استيعاب مخرجات الشهادة العامة محليا وخارجيا.

٣- وانطلاقا من قناعة الوزارة بأن مسؤولي التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بموضوع استيعاب مخرجات الشهادة العامة في منظومة التعليم العالي لا يمكن أن تقوم به وزارة معينة أو جهة بعينها، بل يتطلب الأمر تضافر كل الجهود الخيرة على اعتبار أن ذلك مسؤولية وطنية، ومن هنا كان حرص الوزارة على إشراك كافة مؤسسات المجتمع المدني الخاص منها والعام والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع التعليم العالي على اعتبار أن الكل يتحمل جانبا من المسؤولية سواء تعلق الأمر باستيعاب مخرجات الشهادة العامة أو بتطوير التعليم العالي كما ونوعا.

٤- ولعل ندوة (البعثات الدراسية واحتياجات قطاعات العمل المستقبلية) والتي نظمتها الوزارة مؤخرا وشارك بها عدد من مؤسسات القطاع الخاص سواء بالحضور أو بأوراق عمل ، واحدة من محاولات الوزارة الجادة لاشراك القطاع الخاص وضمه إلى ركب مسيرة تطوير التعليم العالي والنهوض بمؤسساته على اعتبار أن هذا القطاع شريك حقيقي وفاعل في مسيرة التنمية كان ينبغي أن يلتفت إليه منذ أمد طويل بما يتوازى ودوره المتعاظم في بناء المنظومة الاقتصادية الوطنية... وهذا ما سنناقشه في اللقاء القادم إن شاء الله.

علي بن عبدالله بن سليمان الحارثي

رؤى

وفي العلم إدهان وفي العفو دربة وفي الصدق منجاة من الشر فأصدق
زهير بن أبي سلمى

ندرة تخصصات قطاع الصحة

قدمتها : ليلى بنت موسى الزدجالية
قائم بأعمال مدير دائرة التدريب و البعثات

إن وزارة الصحة كباقي مؤسسات الدولة تهتم بتنمية الموارد البشرية وضبط الجودة. ان الجدارة في العمل لهي من أهم الأعمال المطلوبة لسوق العمل. وللتاكد من ان نوعية الموارد البشرية المدربة لسوق العمل هي النوعية التي تلبي احتياج العمل والمطلوبة محليا وإقليما بل وعالميا لذا فإنه يحتم علينا أن ننظر لهذه المتطلبات من منظور واسع وبتعمق.

لقد اثبتت الدراسات أن متطلبات سوق العمل ليست مقصورة فقط على أساسيات التخصص (١٠٪) ولكن هناك عنصرين مهمين وهما خصوصيات جهة العمل (٧٠٪) والمهارات الشخصية (٢٠٪). فمن المهم أن يتم اختيار المؤسسات التعليمية المعنيه بتخريج الطلبة على منهج مبني على الجدارة لسد احتياجات سوق العمل. ان وزارة الصحة من الوزارات التى تعاني من بعض مخرجات الجامعات بسبب عدم تمكن هؤلاء الخريجين من ممارسة أعمالهم الموكلة إليهم إلا بعد إلحاقهم ببرامج تدريبية والتي تكون عادة عاليه التكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً.

وقد تناولت محاور وزارة الصحة في الورقة محورين :

المحور الأول: رؤية وزارة الصحة حيال سياسات الابتعاث المتبعة حاليا:

وقد جاء في هذا المحور تأييد ما جاء في سياسات الابتعاث الخارجية و تقدمت الورقة في هذا المحور بشرطين:

الأول: في ما يتعلق بالشروط المطلوبة (الفئة المستهدفة) الطلبة المتفوقون فقط :

يغير الى: الشروط المطلوبة (الفئة المستهدفة) الطلبة المتفوقون على ان يحضروا معهم عند التقديم للبعثة أو المنحة إثباتات (portfolio) على أن لديهم المهارات الشخصية وكذلك احضار ما يفيد بأنه قد قضى فترة تدريبية في مجال التخصص مدتها اسبوع على الأقل (قدر الإمكان) وذلك ليثبت إلمامه بالتخصص الذي سوف يبتعث إليه، وهذا سوف يقلل من تغير المبتعثين للتخصص وايضا سوف يدركون خصوصيات العمل قبل الاقدام على الدراسة حتى لا يكتشف الطالب فيما بعد بعدم ملاءمته للدراسة/التخصص.

و الثاني:ان يتم التنسيق مع الجهات المعنية في اختيار المؤسسات التعليمية (الجامعات والكليات والمعاهد) للمجال المطلوب (إن أمكن). فمن الضروري اختيار الجامعات التى تدرس على مفهوم الجدارة (Competency Base Education)، و تحديد احتياجات القطاع الصحي من التخصصات المختلفة للمرحلة القادمة، مع تحديد الاعداد التى تتوقعون حاجتكم إليها.

المحور الثاني: التحديات التي تواجة العمل في القطاع الصحي في ضوء آليات الابتعاث المتبعة حاليا:

وفي هذا الإطار تناولت الورقة عدة نقاط تقف كتحديات تواجه العمل في القطاع الصحي من ضمنها الندرة في بعض التخصصات أو عدم ملاءمة بعض المخرجات في التخصصات التى يحتاج إليها القطاع الصحي وعدم إقبال الطلبة (خريجي التعليم العام) على التخصصات المطلوبة للوزارة وعدم الرجوع للوزارة المختصة في اختيار الجامعات والكليات في التخصصات الفنية (قدر الإمكان) وفي بعض الأحيان يتم الموافقة للطلبة للدراسة بتخصصات طبية في جامعات او كليات تدرس المادة باللغة العربية اوبلغة غير اللغة الانجليزية وقلة الإعداد المخصصة من البعثات والمنح للتخصصات المطلوبة لهذه الوزارة وعدم كفاية عدد خريجي البكالوريوس في التخصصات الفنية المطلوبة والحاجة لإيجاد آلية حول توجيه الطلبه الذين يرغبون في الالتحاق بالدراسة الجامعيه على نفقتهم الخاصه بضرورة اختيار الدراسة التي بالفعل تدخل ضمن احتياج القطاع الصحي بشكل خاص واحتياج سوق العمل بشكل عام.

القوى البشرية في القطاع المصرفي

قدمها / محمد بن راشد الجهوري
البنك المركزي العُماني

ضمن تصنيف The Forbes لأكبر ٢٠٠٠ شركة مدرجة بأسواق المال في العالم جاءت ٧١١ شركة أمريكية ، ٥٥٧ شركة أوروبية بينما كان عدد الشركات من الشرق الأوسط ٢١ شركات فقط منها ١١ شركة تركية وشركة مصرية وأخرى أردنية و ٨ شركات إسرائيلية.

وإذا جئنا إلى توزيع الشركات بحسب القطاع الرئيسي الذي تعمل به فإن قطاع المصارف يحتل المرتبة الأولى بـ٣٠٩ شركات و١٥٠ شركة خدمات مالية و١٠٨ شركات تأمين أي أن القطاع المالي مثل حوالي ثلث عدد الشركات الكبرى على مستوى العالم بينما لم تكن على القائمة سوى ٩٩ شركة مختصة بعمليات النفط والغاز و ٧١ شركة للمنتجات الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات والأفران وغيرها ، رغم الأهمية البالغة التي تمثلها منتجات كلا القطاعين في أوضاع الاقتصاد الكلي أو ملامستها لأحوال الناس المعيشية . ومن ثم يتبيّن لنا الدور الهام الذي يلعبه القطاع المالي في الحياة اليومية للإنسان المعاصر ، ونفهم ذلك المسعى الذي صارت الدول الصناعية تنتهجه كسياسة متبناة ، أي إيلاء إهتمام متزايد بقطاع الخدمات بدلاً من الإعتماد على ما يعرف بـ«الصناعات الثقيلة» . وإعتبار هذا القطاع على أنه الأقدر والأنسب في استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل . وبحسب بيانات البنك الدولي (World Dev. Indicators,2005) فإن توزيع قوى العمل على حسب أنشطة الإقتصاد أصبح يبرز أهمية قطاع الخدمات ، الذي يشمل خدمات البيع والسياحة والنقل والإتصالات والخدمات المالية والتأمين وغيرها . ففي فرنسا عام ٢٠٠٢م ، على سبيل المثال ، لا يعمل إلا ٢٪ من القوى العاملة بالزراعة وبينما كانت نسبة العاملين في قطاع الصناعة ٤٠٪ من الذكور في عام ١٩٩٠م فإنها انخفضت إلى ٣٤٪ في عام ٢٠٠٢م أما قطاع الخدمات فقد استوعب ٦٨٪ منهم في ذلك العام مقارنة بـ٥٨٪ في مطلع عقد التسعينيات . وفي نفس العام (٢٠٠٢م) ، عملت ٨٦٪ و٨٨٪ من النساء الفرنسيات والبريطانيات بقطاع الخدمات ، على التوالي .

القوى البشرية في القطاع المصرفي :

بلغ عدد العاملين بالقطاع المصرفي في نهاية عام ٢٠٠٥م حوالي ستة آلاف شخص (بالتحديد ٥٩٢٧ شخصاً) منهم ٥٤٦٠ مواطناً أي بنسبة تعمين قدرها ١ر٩٢٪. وبالنسبة لنوعية الوظائف فإنه تم توطين كل الوظائف المساعدة وتقريباً كل الوظائف الإدارية . ويبلغ التعمين في الوظائف الإدارية العليا والمتوسطة حوالي ٨٦٪.

ويشير متوسط الأجور إلى الفجوة في نوعية الوظائف التي يشغلها المواطنون والوافدون. ويكشف عن نوعية إحتياجات القطاع من الموارد البشرية . فمتوسط الأجر الشهري للموظف العُماني (بحسب بيانات عام ٢٠٠٣م) حوالي ٧٨٥ ريالاً عمانياً . أما متوسط الأجر الشهري للأجانب فهو حوالي ٢٣٦٠ ريالاً عمانياً .

ولإدراك نوعية المؤهلات التي يحتاجها القطاع ، نقدم هنا صورة عامة عن المؤهلات التي يحملها الوافدون العاملون بالبنك المركزي العُماني . حيث يعمل في البنك ٤٤٨ موظفاً منهم ٤٨ وافداً . وتتوزع المؤهلات التي يحملها هؤلاء الوافدون إلى : (١٥ شخصاً يحملون مؤهلات في المحاسبة أي شهادات محاسبة متخصصة مثل CFA-ACMA-CIA-ACA وغيرها) ، (١٠ أشخاص يحملون شهادات الدكتوراة أو الماجستير في الإقتصاد والمالية) ، (٧ أشخاص يحملون شهادات عليا في العلوم المصرفية) ، (٧ أشخاص يحملون شهادات عليا في تقنية المعلومات) ، (٣ أشخاص يحملون شهادات عليا في القانون) ، (٢ يحملون شهادات عليا في الموارد البشرية). إضافة إلى الوظائف المساعدة . ويجدر الإشارة إلى أن التصنيف تم على أساس عام ونمط الوظيفة لأن المؤهلات التي يحملها الوافدون العاملون بالبنك متعددة أحياناً وتمتد على أكثر من تخصص.

خلاصة :

إن حاجة القطاع المالي في السلطنة ملحة للكوادر البشرية المؤهلة . وهناك طلب متزايد على أنواع مختلفة من المؤهلات والشهادات . فاحتياجات القطاع تمتد على حقل واسع من التخصصات منها : تقنية المعلومات (بمختلف مجالاتها سواء كانت البرمجة أو الهندسة أو الشبكات أو أمن المعلومات وغيرها) والمحاسبة (خاصة إلى الشهادات المتخصصة مثل CPA و ACCA و CIA وغيرها) ، المالية والاستثمار (وخاصة الهندسة المالية) ، الإقتصاد والدراسات المصرفية ، التأمين . كما أن هناك احتياجاً للمؤهلين في الإدارة وإن كانت الشهادات فوق الجامعية أصبحت هي صاحبة الحظوة في ذلك لكن بعض فروع الإدارة مثل إدارة الموارد البشرية تظل مطلوبة . أما بالنسبة لشهادة الماجستير في إدارة الأعمال فإن التخصص في بعض فروعها مثل دراسة الإستراتيجية أو المبادرة والإدارة المالية هو الأكثر تألقاً الآن . كذلك فإن غالبية المؤهلين في القانون التجاري وقوانين الشركات العاملين في القطاع الخاص المحلي هم من الوافدين .

إن إحدى المزايا الرئيسية لنوعية المؤهلات التي يطلبها القطاع المالي ، أن حامليها يتوفر عليهم طلب من مختلف المؤسسات الأخرى غير العاملة في نفس القطاع ومن ثم فإن هناك حراكاً مستمراً للمؤهلين في العلوم ذات الصلة بالقطاع المالي بين مختلف الكيانات الإنتاجية والخدمية في البلاد . ويضاف إلى ذلك أن التطورات التنموية في دول المجلس (خاصة الإمارات وقطر) تفتح الآفاق واسعة أمام العُمانيين المؤهلين للحصول على وظائف ذات مردود مالي جيد هناك . فالدولتان تشهدان نمواً اقتصادياً متميزاً ودخول في مشاريع صناعية وخدمية هائلة تتطلب كوادر بشرية عالية التأهيل لتشغيلها وإدارتها . كما أن كلتا الدولتين بادرتا إلى إقامة مركز للخدمات المالية يؤمل أن يصبح منصة إستثمارية هائلة ومقراً إقليمياً لشركات الخدمات المالية وإدارة الثروات والتأمين وغيرها . وبحكم عوامل متعددة ، فإن الحاجة سوف تكون ماسة لتوظيف أجانب في هذه الأعمال . ويمكن أن يكونوا عمانيين لو استطعنا أن نؤهلهم ليكونوا على مستوى المنافسة .

إن إحدى الركائز التي يجب أن نعمل على ضمانها في المبتعثين داخلياً وخارجياً هو جودة التعليم الذي يتلقونه . يجب أن نولي إهتماماً حقيقياً بمستوى الجامعات التي يلتحق بها المبتعثون في الخارج . والأهم هو مستوى التعليم الذي تقدمه الجامعات والكليات العاملة في البلاد.

احتياجات وزارة التربية في السنوات القادمة

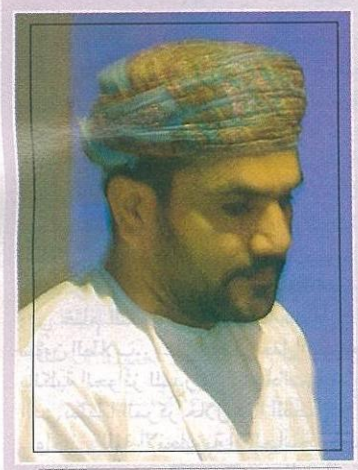

قدمها : حمود بن خلفان الناصري
نائب مدير دائرة تنمية الموارد البشرية للبرامج التأهيلية

تناولت الورقة عدة موضوعات منها البرامج التأهيلية بوزارة التربية والتعليم واحتياجات الوزارة من التخصصات المختلفة خلال السنوات الخمس القادمة والتحديات التي تواجه الوزارة في ضوء آلية الابتعاث المتبعة حاليا ومقترحات حول آلية الإبتعاث.

كما تناولت الورقة لجنة تطوير الموارد البشرية في وزارة التربية والتعليم وأعضائها واختصاصاتهم حيث جاءت اختصاصات اللجنة في وضع السياسات العامة لتوفير احتياجات الوزارة من القوى البشرية سواء في الهيئة التدريسية أو الوظائف الفنية المرتبطة بها أو غيرها من الوظائف الإدارية والمالية والعمالية ومراجعة الخطط الخاصة بتحديد احتياجات الوزارة من القوى البشرية واعتمادها ووضع السياسة العامة لتعمين الوظائف بالوزارة واعتماد خططها وبرامجها و إقرار الشروط الخاصة بشغل الوظائف في الوزارة ومعايير توصيفها واعتماد القواعد اللازمة لاختيار المرشحين لشغل الوظائف الفنية والبرامج التدريبية والنظر في ترشيحات الدراسات العليا ودراستها في ضوء آلية الترشيح، ورفعها إلى الوزير للاعتماد النهائي ومتابعة تحديث بيانات القوى البشرية بالوزارة واعتماد خطة برامج التدريب بالوزارة .

وتناولت الورقة احتياجات وزارة التربية والتعليم من التخصصات خلال السنوات الخمس المقبلة وفي هذا الإطار تم احتساب نسب التعمين واحتياجات برامج تطوير التعليم الحالية و احتياجات برامج التطوير ما بعد الأساسي بدءا من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ كما تم التطرق إلى احتياجات برامج تطوير التعليم الحالية و التي تضمنت موضوع تأهيل كوادر الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وموضوع إدخال مواد دراسية جديدة مثل تقنية المعلومات ومواد التنمية الفردية وموضوع تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الأساسي بدلا من الصف الرابع و موضوع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الأساسي كذلك تحدثت الورقة عن البرامج التأهيلية المدرجة في الخطة المزمع تنفيذها خلال الأعوام القادمة .

التحديات التي تواجه العمل في ضوء آليات الابتعاث الحالية: محدودية فرص الإبتعاث المخصصة للوزارة ونوعية التخصصات ومتطلبات برامج التطوير التي تشهدها الوزارة وعدم وجود ضوابط محددة وموحدة للانسحاب من الدراسة والانقطاع وتغيير بلد الدراسة.

المقترحات : وضع خطة بعيدة المدى لاحتياجات مختلف الجهات الحكومية من التخصصات المختلفة والعمل على تلبيتها وتضمين بنود قانون البعثات أو اللائحة التنفيذية ضوابط محددة للمنسحبين والمنقطعين عن الدراسة الحاصلين على منح وإجازات دراسية براتب كامل وزيادة فرص البعثات الدراسية .

رؤى

الجد يدني كل أمر شاسع و الجد يفتح كل باب مغلق
الإمام الشافعي

تحديات الابتعاث لوزارة التجارة والصناعة

قدمتها: مائدة بنت عبد الامير بن علي
المديرة العامة للشؤون الإدارية والمالية

إن تقدم الأمم مرهون بتقدمها العلمي والتكنولوجي وقدرتها على مواكبة التطورات السريعة الهائلة في مجال تقنيات الإيصال وتكنولوجيا المعلومات ، والإنسان في أي مجتمع هو قائد عجلة التنمية وبالقدر الذي يحظى به من تطوير وتأهيل وتدريب وصقل لمهاراته وينعكس ذلك على تنمية مجتمعه ومن هنا جاءت أهمية تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل لكي تتمكن من الاطلاع بدورها الفعال في مسيرة بناء الوطن ومواكبة العالم المتجدد.

ومن هنا يأتي دور وزارة التعليم العالي في رفع المستوى التعليمي لموظفي الوحدات الحكومية لما له من انعكاس على مستوى الخدمات الحكومية ورفعها وتطويرها بالشكل الذي يواكب متطلبات التنمية، وعقد هذه الندوة وإشراك الجهات ذات الصلة لبحث الجوانب المتعلقة بالتعليم والتأهيل ما هو إلا دليل على وعي هذه الوزارة لأهمية هذا الجانب وسعيها المتواصل لتطويره.

وفقاً للآلية المتبعة حالياً فإن وزارة الخدمة المدنية تعلن سنوياً عن توفر فرص إبتعاث مقدمة من وزارة التعليم العالي لموظفي الوحدات الحكومية للدراسة الجامعية الأولى والدراسات العليا وتحدد في تعميمها الشروط التي ينبغي مراعاتها من قبل هذه الوحدات عند ترشيح موظفيها، وأهم الشروط بالنسبة للدراسة الجامعية هي:

أن لا يتعدى قدم الشهادة العامة عن أربع سنوات فقط وأن لا يزيد عدد المرشحين من كل وحدة حكومية عن اثنين وفي حالة رغبة الموظف بالدراسة خارج السلطنة يشترط أن يكون الترشيح في التخصصات غير المتوفرة في السلطنة ، و تتحمل وزارة التعليم العالي الرسوم الدراسية فقط على أن لا تزيد عن ٤,٢٠٠ ريال عماني سنوياً.

إن الشروط الواردة أعلاه قد تقف حائلاً في تأهيل بعض الموظفين نتيجة للآتي:

الشرط الأول يحرم الكثير من الموظفين الراغبين في تحسين مستواهم العلمي من مواصلة دراستهم، وذلك نظراً لقدم شهاداتهم العامة عن أربع سنوات.

تحديد عدد المرشحين من كل وحدة حكومية باثنين فقط لا يراعي طبيعة عمل كل وحدة حكومية وعدد العاملين فيها وأن تحمل وزارة التعليم العالي نفقات الدراسة فقط في حالة استكمال الدراسة الجامعية بالخارج وعدم تحملها لتكاليف المعيشة يحد من طموحات الموظفين وسيؤثر ذلك على عملية تطبيق سياسة التعمين لخلق كادر وطني مؤهل.

نظراً لأن الكثير من الموظفين قد لا تساعدهم ظروفهم المادية في تحمل تكاليف المعيشة في الخارج خصوصاً بأن تكاليف المعيشة تختلف من دولة لأخرى وهي في ازدياد مستمر.

تسعى وزارة التجارة والصناعة من خلال رسالتها إلى خلق وتهيئة قطاع خاص يساهم في تنمية الاقتصاد العماني من خلال تهيئة البيئة المواتية لذلك.

ولتحقيق هذه الرسالة فأن الوزارة تعمل على رفع مستوى كفاءة وتطوير خدمات القطاعات التي تشرف عليها وهي (الصناعة، التجارة، المعادن، المواصفات والمقاييس) ، وحيث أن تطوير أي قطاع يكون بتطوير ورفع كفاءة العاملين فيه ، فمن هنا تأتي أهمية رفع مستوى الكوادر البشرية التي تعمل في هذه الوزارة وتأهيلها.

التحديات التي تواجه العمل في الوزارة في ضوء آليات الابتعاث المتبعة حالياً

أولاً: التحديات التي تواجه العمل في الوزارة: قلة فرص الإبتعاث التي تحصل عليها من وزارة التعليم العالي من أجل تأهيل موظفيها لرفع أداء العمل بالوزارة خاصة وأن الإمكانيات المادية لموازنتها لا تسمح بتأهيل موظفيها و ندرة توفر التخصصات المناسبة لبعض قطاعات العمل بالوزارة ومنها الفنية (المواصفات والمعادن) وقلة الكوادر الوظيفية في الوزارة مما يتسبب أحياناً أرباك في العمل عند تواجد الموظفين في إجازات دراسية.

ثانياً: المقترحات: زيادة فرص الابتعاث للوحدات الحكومية بما يتناسب مع طبيعة العمل وعدد العاملين فيها وإلحاق الموظفين في الجامعات والكليات الخاصة الموجودة بمناطق السلطنة لمواصلة دراساتهم في الفترة المسائية بجانب ممارستهم عملهم في الفترة الصباحية مما لا يؤثر سلباً عن سير العمل و توفير فرص التعليم المفتوح (الانتساب) الذي بدوره سوف يخفف العبء على الموظفين من تحمل تكاليف السفر وتقليل نفقات وزارة التعليم العالي حيث إن هنالك الكثير من الموظفين المنتسبين خارج السلطنة يواصلون دراساتهم بمختلف التخصصات والدرجات العلمية و تحمل وزارة التعليم العالي نفقات الدراسة مع مخصص شهري لتكاليف المعيشة عندما تكون الدراسة في المناطق بالدرجة الأولى.

احتياجات الخدمة المدنية من التخصصات

قدمها كل من:
فاتن بنت عبدالرزاق نغوي
مديرة دائرة التعمين

محمود بن سعيد المحروقي
مدير دائرة التدريب والتأهيل

تناولت الورقة عدة تعريفات حيث عرفت المعرفة على أنها أحد المكونات الرئيسية لدليل التنمية البشرية وهي محدد أساسي لإنتاجية العمل، ومن ثم لمستوى النمو الاقتصادي وللقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية وفي الأسواق الخارجية.

كما تناولت أهمية التعليم حيث ذكرت أن أهمية التعليم العالي تتمحور حول تحسين نوعية العمل، زيادة الإنتاجية، حق من حقوق الإنسان، وعامل من العوامل التي تساهم في مكافحة الفقر، ذو صلة وثيقة بأبعاد عديدة للتنمية البشرية منها على سبيل المثال البعد الصحي. وذكرت في المقدمة المؤسسات المختصة بالتعليم العالي في السلطنة (جامعة السلطان قابوس، الكليات التقنية، كلية الدراسات المصرفية والمالية، المعاهد الصحية، كليات التربية (الكليات التخصصية)، الكليات الخاصة و أردت نبذة عن جهود وزارتي التعليم العالي والقوى العاملة للارتقاء بالتعليم العالي:

وزارة التعليم العالي:

تحويل عدد(٥) كليات للتربية إلى كليات تخصصية في العلوم التطبيقية و إنشاء مركز القبول الموحد لتسهيل وتنسيق إجراءات قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي و إنشاء مجلس الاعتماد ليكون مسؤولاً عن تنظيم عملية الاعتماد والتقويم وضبط الجودة بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاص و استراتيجية تطوير التعليم في السلطنة ٢٠٠٦-٢٠٢٠م .

والأهداف الرئيسية للاستراتيجية:.

تحقيق معدلات التحاق تامة في التعليم العام و رفع الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي و تعليم يتوافق مع الهدف والتعلم مدى الحياة.

وزارة القوى العاملة:

خضعت البرامج التعليمية لعملية تطوير مستمر حيث تم تطوير برنامج الدبلوم الوطني التقني إلى درجة البكالوريوس التطبيقي و وضعت وزارة القوى العاملة بالتنسيق مع وزارتي الخدمة المدنية ووزارة المالية خطة لتأهيل وتدريب عدد من خريجي البكالوريوس للحصول على درجة الماجستير لتعمين عدد(٥٠٠) وظيفة مساعد محاضر موزعة على مدى (٥) سنوات بدأت في عام ٢٠٠٤ وستنتهي في عام ٢٠٠٨.

التحديات التي يواجهها التعليم العالي في السلطنة و ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية و تعدد الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي وارتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بعدد من التخصصات الفائضة عن سوق العمل وانخفاض حصة التعليم العام في الإنفاق التعليمي.

وذكرت الورقة رؤية وزارة الخدمة المدنية حول سياسات الابتعاث من قبل وزارة التعليم العالي

التركيز على اختيار المؤسسات التعليمية(الجامعات والكليات والمعاهد): المعتمدة دولياً +الرصانة الأكاديمية +الاعتماد على التصنيفات الدولية للجودة ومعاييرها و أن تقوم وزارة التعليم العالي بتوعية المواطنين حول التخصصات التي عليها طلب في سوق العمل العماني حسب احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك سوق العمل الخليجي و الاتفاق مع الدول التي تتقدم بعدد من المنح أن تكون هذه المنح وفقاً لاحتياجات سوق العمل العماني.

كما أوردت الورقة مؤشرة عن احتياجات الوحدات الحكومية من الخريجين الجامعيين في التخصصات الطبية

(الطب، الصيدلة، التمريض، علاج النطق، علاج الأقدام، علم السمع، علوم البصريات، العلاج الطبيعي المهني، قسطرة القلب، الفيزياء الطبية، الأطراف الصناعية، علم المناعة والأمراض) و الطب البيطري و التخصصات الهندسية (المدنية، المعمارية، الكهربائي، الميكانيكية، الصناعية، المساحة، مسح الكميات، تخطيط المدن) و (نظم معلومات جغرافية، القانون باللغة الإنجليزية، تربية خاصة لغة الإشارات، التخطيط والتنمية السياحية، التسويق السياحي).

وذكرت الورقة التحديات التي تواجه العمل في قطاع الخدمة المدنية في ضوء آليات الإبتعاث:

النقص في عدد الخريجين من التخصصات التي تحتاج لها الوحدات الحكومية وضعف مستوى الخريجين من بعض الكليات الخاصة وبعض الجامعات من خارج السلطنة و الاستمرار في قبول خريجين للحصول على شهادة البكالوريوس في التخصصات الفائضة و تأجيل تنفيذ عدد من الخطط والبرامج بسبب تنقل الموظفين من حملة التخصصات النادرة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص التحديات التي تواجه العمل في قطاع الخدمة المدنية في ضوء آليات الابتعاث و تعدد مسميات بعض الشهادات للخريجين من ذات التخصص سواء من خارج السلطنة أو من داخلها وعدم وضوح التخصص الرئيسي للخريج و اعتذار بعض الوحدات الحكومية عن تعيين عدد من الخريجين الحاصلين على تخصصات في المجال الطبي من الجامعات العربية و لا توجد لدى الوحدات الحكومية أية خطط واضحة عن احتياجاتها الفعلية والمستقبلية من الخريجين و توجه الحكومة إلى خصخصة بعض القطاعات مما يتسبب في انخفاض فرص التعيين و الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠، (عدم التعيين إلا في حدود الحاجة الماسة بمعدل ٣٠ موظف لكل ألف من المواطنين) و عدم وجود الحوافز المناسبة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

وقد تقدمت الورقة بعدة توصيات:

توعية وإرشاد المواطنين الراغبين في الدراسة على نفقتهم الخاصة واستحداث نظام لمراقبة متطلبات سوق العمل المتغيرة وربطها ببرامج المؤسسات التعليمية بحيث تتمكن هذه المؤسسات من تحديث برامجها وفقاً لمتطلبات سوق العمل و تفعيل دور مجلس الاعتماد بوزارة التعليم العالي (من خلال تعيين كادر وظيفي يتناسب مع الاختصاصات والمسؤوليات المناطة بالمجلس) وزيادة الطاقة الاستيعابية لمخرجات الثانوية العامة بالتخصصات النادرة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية من خلال مساهمة أولياء الأمور في تكاليف التعليم العالي و التأكيد على أهمية جعل التعليم العالي تحت مظلة واحدة و إنشاء دوائر أو أقسام في الوحدات الحكومية تعنى بالتخطيط للموارد البشرية.

رؤى

إذا امتحن الدنيا لبيب تكشفت ... له عن عدو في ثياب صديق

أبو نواس

أجرى اللقاء

خالد بن درويش المجيني

مدير البعثات :

الفرص التعليمية متاحة للجميع والقطاع الخاص مدعو للمنافسة

يجب الرجوع إلى وزارة التعليم العالي قبل الانتساب إلى أي جامعة أو تخصص

.. وكأن نبنا نعتصر الذاكرة لنرقب تلك الابتسامة الغاشية لطالب علم نال مراده من العلوم بعد رحلة شاقة، صبّر فيها راحلته بالحداء كي تواصل المسير، وانقطع عن أهله سنوات ليعود إليهم مسلحا بالعلم والمعرفة.

انقطع الحداء وامتد الزمن لتستمر الحياة مؤكدة لذة التواصل مع العلوم، لنشهد اليوم أبناءنا يتنافسون للحصول على فرصة للدراسة خارج الوطن العماني وداخله محققين نتائج مشرفة، في هذا اللقاء نسلط الضوء على البعثات الدراسية من خلال لقاء بالدكتور محمود بن مبارك السليمي مدير عام المديرية العامة للبعثات بوزارة التعليم العالي ...

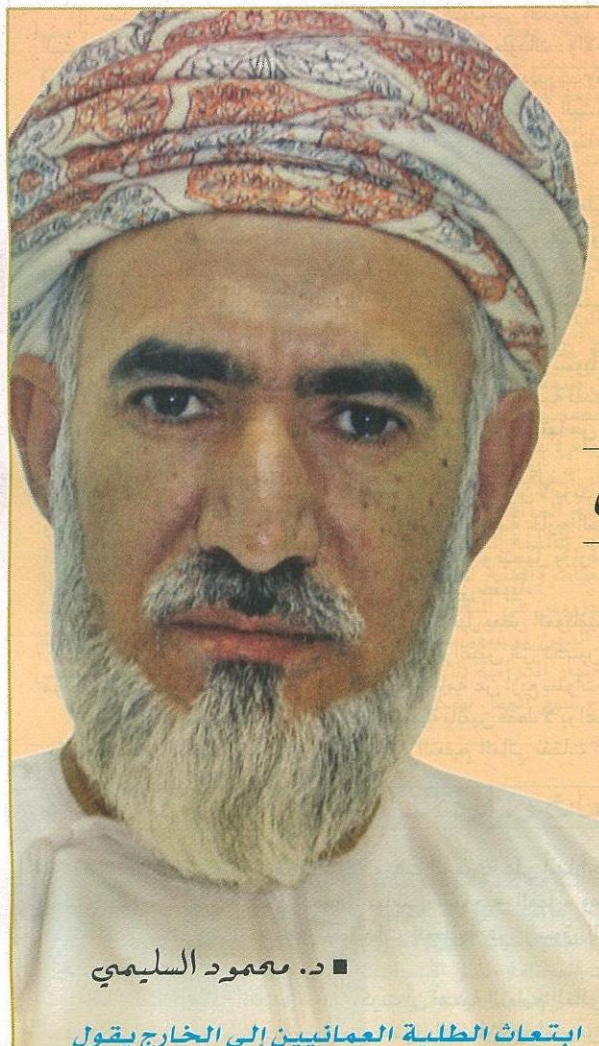

■ د. محمود السليمي

■ في البداية وددنا التعرف على الآلية التي تعتمدها وزارة التعليم العالي لتحديد حاجة المجتمع الفعلية من التخصصات؟

- من المهم الإشارة إلى أهمية البرامج التي تضعها الوزارة للتواؤم مع الحاجات المستجدة في المجتمع من التخصصات والكفاءات البشرية فعالم اليوم عالم متسارع على مستوى التغيير وما ينطبق على قطاعات المجتمع عامة ينطبق على قطاع التعليم العالي أيضا.

وعلى مستوى الآليات التي وضعتها الوزارة للتعرف على التخصصات المطلوبة على مستوى القطاعات العامة والخاصة فإن الوزارة تتواصل بشكل مستمر مع الهيئات والمؤسسات للتعرف على احتياجاتها من التخصصات على المستوى المستقبلي وفي ضوء هذه النتائج يتم تحديد التخصصات التي سيدرس فيها أبناؤنا الطلبة، وهذا أمر تحتمه محدودية الفرص المطروحة للدراسة التي يجب استغلالها بالطرق الأمثل فمن يتم ابتعاثه إلى الدول الأجنبية هم صفوة مخرجات طلاب الشهادات العامة كما أن تكلفة الطالب المبتعث إلى هذه الدول يصل إلى ١٣٨٨٨ ريالاً عمانياً في المتوسط وعليه فإن استثمار هذا المبلغ يجب أن يكون حكيما إلى أبعد الحدود وهو ما نسعى إليه.

■ ترفض بعض المؤسسات الحكومية توظيف بعض مخرجات تخصصات معينة تمت الموافقة على الدراسة بها من خلال وزارة التعليم العالي، ترى ما سبب الظاهرة وما الحل؟

- نعم يطفو على السطح بعض هذه الحالات ولكنها حالات خاصة، وبالعودة إلى توضيح تفاصيل هذه الحالات فإننا نود التأكيد على مسألتين:

المسألة الأولى كثيرٌ من الطلاب عملوا على التسجيل في بعض المؤسسات بشكل شخصي دون الرجوع إلى وزارة التعليم العالي للتعرف على المؤسسات الأنسب لدراسة هذه التخصصات ففي ظل الانتشار الواسع لمؤسسات التعليم العالي نجد فروقات على مستوى الأداء الأكاديمي فيما بينها وهو أمر يمكن تلافيه بالرجوع إلى وزارة التعليم العالي .

والمسألة الثانية أن المؤسسات تخضع الخريج لمجموعة من الاختبارات وفي ضوئها يتم اعتماد توظيفه من عدمه ويخلط البعض في إعتبار شهادة التخرج المعيار الأوحد للحصول على الوظيفة والحقيقة أن المنافسة وتأكيد الأحقية من خلال الكفاءات تحدد بعد الوصل إلى الوظيفة من عدمها.

ملف الطالب

■ ما فائدة الملف الذي تؤكد الوزارة على أهمية إتمام إجراءاته لكل طالب يرغب في الدراسة خارج الوطن العماني؟

- من المهم على كل طالب أن يقوم بإعداد ملف خاص به في وزارة التعليم العالي سواء عبر الوزارة أو من خلال الملحقيات في الدول الدارس بها، ويعد الملف مرجعا للوزارة يضم المعلومات الخاصة بالطالب وتخصصة ومتابعة مستواه الدراسي ، وتتعرف الوزارة على عدد الطلبة الدارسين في هذه الدول وتخصصاتهم والمواعيد المتوقعة لتخرجهم، ولا يعد إجراء إعداد الملفات أمر شكليا ولكنه أمر جوهري يمتد بإيجابياته لجميع الطلبة الدارسين

تحديات البعثات

■ وعن أهم التحديات التي يواجهها مشروع ابتعاث الطلبة العمانيين إلى الخارج يقول الدكتور محمود السليمي :

- لعل أبرز التحديات التي تواجه الوزارة في هذا الجانب هو محدودية الفرص المتاحة للدارسة مقارنة بعدد طلاب مخرجات التعليم العام ، والجهود حثيثة من قبل الجميع في الوزارة لتوسيع قاعدة الاستيعاب لمخرجات الشهادات العامة بشكل أوسع في السنوات القادمة.

القطاع الخاص... أين؟

■ يرى البعض بوجود حالة تهميش للعمانيين العاملين في القطاع الخاص على مستوى الفرص المتاحة لاكمال الدراسة، كيف تردون على ذلك؟

- أؤكد بخطأ هذا الطرح ، فالجميع مدعو من خلال وزارة التعليم العالي لمنافسة الحصول على فرصة تعليمية بغض النظر عن انتمائه إلى القطاع الخاص أو العام ، فقد عمدت المديرية على الإعلان عن المنح والبعثات عبر الجرائد اليومية والمجال مفتوح أمام جميع العمانيين للحصول على هذه المنح والمعيار الوحيد المطابقة للشروط المطروحة.

■■■ في الختام يسعدني أن أشير إلى حالة الحراك المستمر الذي تشهده الساحة العمانية على مختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سترافقها حالة من التغيرات المتسارعة لحاجات المجتمع من التخصصات والكفاءات البشرية التي يجب أن ترافقها أيضا حالة وعي واستجابة فورية لهذه التغيرات.

رؤى

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر
محمد بن بشير

التعليم العالي بين احتياجات سوق العمل و الرغبات الشخصية

تحديد التخصصات مطلب مهم للتغلب على احتياجات سوق العمل

كتب - علي السنيدي

يعتبر التعليم العالي مطلبا حيويا لشريحة كبيرة من المجتمع ، لا سيما الطلبة الذين هم على ابوابه ، وتقنين عملية استيعاب و ابتعاث الطلبة سواء في الجامعات الحكومية و الخاصة الداخلية و الخارجية امر ضروري وكذلك تلبية احتياجات سوق العمل و بالتنسيق المسبق فيما بين مختلف المؤسسات الحكومية و الخاصة و المؤسسات التعليمية يؤدي بناء إلى إيجاد تنوع في التخصصات و تنوع في المخرجات تتمشى وتنوع احتياجات سوق العمل والذي يفتقر الى بعض التخصصات و مشبع في بعض التخصصات الأخرى . وفي أروقة ندوة البعثات الدراسية واحتياجات قطاعات العمل المستقبلية كان لملحق رؤى بعض التساؤلات حول مدى رؤية مؤسساتنا الحكومية والخاصة لمتطلبات سوق العمل و مخرجات جامعاتنا وكلياتنا الحكومية و الخاصة.

■ الدكتور عبدالله العاني مساعد العميد في كلية البريمي : يبدو أن هناك اتفاقا إلى أن سوق العمل يحتاج إلى اهتمام أكبر وهنالك حاجة ماسة إلى مزيد من العلاقة بين الجامعات والكليات الخاصة و قطاع العمل ويجب أن تكون هناك مراكز استشارية للطلبة الخريجين من الشهادة العامة لكي يتوجهوا إلى التخصصات التي يرغبون فيها .. أما من يقول أن هناك ضعفا في مخرجات الجامعات والكليات الخاصة فإنني أرى أن المسالة هي مسالة نسبية تختلف من طالب إلى طالب .

■ فريد بن خميس الزدجالي مدير دائرة التأهيل والتدريب بديوان البلاط السلطاني يقول : مثل هذه الندوات تسهم في فتح آفاق جديدة و بالنسبة لنا كانت فرصة طيبة لتلاقح الافكار و الجلسات و المناقشات كانت جيدة تم خلالها تقديم شروحات مفيدة جدا لنا فنحن في الديوان نعمل على إيجاد قنوات اتصال مع مختلف الجهات الحكومية و الخاصة وذلك لتلبية احتياجاتنا من الموظفين ، والتي تتشعب بتشعب اختصاصاتنا ، أما فيما يتعلق بالتدريب والتطوير وعلاقتنا مع المؤسسات التعليمية فإننا وضعنا استراتيجية تفاعلية مع هذه المؤسسات التي من خلالها يتم ابتعاث موظفينا و تدريبهم و تطوير مهاراتهم الوظيفية.

■ قيس بن محمد الهنائي من شؤون الموظفين في بنك مسقط يقول : الطالب عندما يتخرج من الجامعات يحتاج الى أن يتلقى تدريبا خاصا سواء كان هذا التدريب في مجال المهارات الشخصية وهذه مشكلة كبيرة نواجهها إذ إن معظم الخريجين لا توجد لديهم مهارات شخصية عالية و لا تدرس هذه المهارات في البرامج الأكاديمية الأخرى فالطالب عندما يلتحق بالبنك يتلقى ايضا تدريبا في المجال الذي هو يرغب بالالتحاق به حتى يكون الطالب جاهزا مهنيا ، اما بالنسبة لعمل خريجي الجامعات والكليات الخاصة في السلطنة لدينا فانهم يشكلون نسبة كبيرة وبشكل عام نسبة العاملين لدينا تصل الى ٩٢,٠٥٪ والنسبة في تزايد في عدد المستوعبين من هذه القطاعات. كما اننا عملنا على استقطاب جميع التخصصات وليست المالية فقط ، وهناك تنسيق كبير مع الوزارات الحكومية و الجامعات الخاصة .

■ ناجي بن أحمد سليمان نائب مدير شؤون الموظفين في مجموعة شركات كمجي يقول: التنسيق مع القطاعين الحكومي و الخاص هو مطلب كنا نتمناه وذلك لاحتياجاتنا الكبيرة من بعض التخصصات النادرة فأتمنى أن يكون هناك مسح سنوي لسوق العمل للتعرف على احتياجات السوق قبل بداية فترات التدريب و التعليم وقبل ابتعاث الطالب الى الخارج لدراسة تخصص معين .

■ محمود بن سعيد المحروقي مدير دائرة التدريب والتأهيل بوزارة الخدمة المدنية يقول: الندوة مهمة لأن القطاعات سواء القطاع العام أو الخاص للوقوف الى احتياجات هذه القطاعات وفية ضرورة بأن يكون التعليم العالي موجها بما يتوافق مع مخرجات الشهادة العامة ومن خلال المشاركات في بعض الشركات نلتمس أن هناك احتياجا كافيا لبعض التخصصات وبالتالي يمكن ان تخرج هذه الندوة لعده توصيات يمكن تترجم الى واقع .

■ الشيخ شاكر بن حمود آل حمودة من الإدارة العامة للتطوير الإداري ديوان البلاط السلطاني يقول : بداية أحب أن أسجل كلمة شكر لوزارة التعليم العالي على نجاح تنظيم هذه الندوة وما تضمنته من أطروحات ونقاشات وأوراق عمل كانت حقيقة بناءة ومثرية للغاية وما خرجت به من توصيات في مجملها تستشرف المستقبل وتعالج الكثير من العثرات في مجال الابتعاث وتحديد الفرص المستقبلية للتخصصات المبتعث عليها و التي بات من المهم والملزم الوقوف عليها وتصحيحها وخاصة فيما يتعلق بمسألة حصر وتحديد التخصصات المطلوبة في قطاعات العمل المختلفة للسنوات الخمس القادمة والتي ستكون حافلة بالكثير من المتغيرات في سوق العمل لاسيما ونحن نتأهب بالفعل للدخول في عالم الحكومة الإلكترونية والتي يستوجب تطبيقها وجود أرضية صلبة تتناسب مع معطيات النظام الجديد وما يقدمه للعمل الحكومي والخاص من إمكانات ويفتح عليه آفاقاً رحبة تسهم وبشكل مباشر وإيجابي من حيث الكفاءة والإنتاجية كذلك التوضيح الدقيق لطبيعة التخصصات المستقبلية وبحيث يكون هنالك مرجع موثق حول المسميات التخصصية وطبيعة كونها علمية أو أدبية وذلك نظرا لما يترتب عليه من مخصصات مالية تصرف للمبتعث والتي بطبيعتها تختلف حسب نوعية التخصص.

■ قيس بن محمد الهنائي

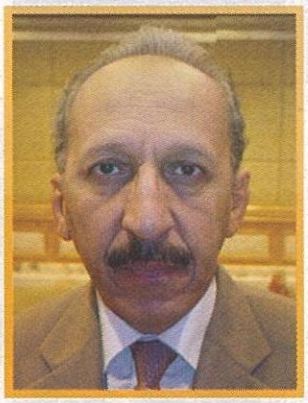
■ د. عبدالله العاني

■ محمود بن سعيد المحروقي

■ ناجي بن أحمد سليمان

■ فريد بن خميس الزدجالي

■ شاكر بن حمود آل حمودة

فواصل

الخطط الدراسية للبعثات الدراسية

تولي حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله جل عنايتها واهتمامها لتطوير التعليم بمختلف مستوياته وتخصصاته، إيماناً منها بأهمية العلم ودوره الفاعل في ازدهار الأمم والأوطان..

ووزارة التعليم العالي وهي تضطلع بهذه المسؤولية الجسيمة تسعى بخطى حثيثة لتنفيذ السياسة التعليمية العليا الموكولة إليها، واضعة نصب عينها ضمان جودة التعليم، وتلبية حاجة الوطن من الكوادر العلمية المؤهلة .. لتساهم في البناء التنموي لهذا البلد العزيز، وإيجاد جيل واع متسلح بالعلم والمعرفة يكون قادراً على مواجهة التحديات والمعوقات التي تعترض مسيرة التنمية العمانية .

وفي هذا الإطار عمدت هذه الوزارة إلى إقامة العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والعملية التي ستؤتي ثمارها المرجوة بمشيئة الله وتوفيقه ، وتسهم في زيادة فاعلية الخطط المستقبلية .

وليس ببعد عقدت حلقة العمل حول نظام ضمان الجودة التي نظمتها الأمانة الفنية لمجلس الاعتماد بالمديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة هدفت في مضمونها إلى التعريف بالدور والمسؤوليات التي تتعلق بتطبيق ضمان معايير الجودة ورسم الخطوط العريضة المستقبلية للجهات المختصة بالقطاعين العام أو الخاص، وها هوذلك العطاء والجهود يتواصل لينصب في بوتقة واحدة حيث شهدت ندوة البعثات الدراسية واحتياجات سوق العمل التي نظمتها المديرية العامة للبعثات مؤخرا تحت رعاية سعادة وكيل وزارة التراث والثقافة لشؤون التراث ولاقت تجاوبا منقطع النظير من خلال المشاركات المتنوعة الثرية بالمعلومات المتعلقة بهذاالجانب من مختلف المؤسسات التعليمية بالقطاعين العام والخاص المعنية بجوانب التعليم والتاهيل والتوظيف وتحديد التخصصات المطلوبة في قطاعات العمل للسنوات المقبلة .. وكانت ورقات العمل التي قدمت في هذه الندوة بمثابة الرؤية الحقيقية لمستقبل تعليمي واعد يتطلع إليه الجميع .. كما أضاف النقاش العلمي لفعاليات الندوة نكهة الحوار المفتوح بغية تذليل العقبات التي تواجه الابتعاث والعمل على توجيه الطلبة في اختيار التخصصات المطلوبة لتلبي حاجة سوق العمل.

وقد خلصت الندوة إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها زيادة عدد الفرص الدراسية للابتعاث الدراسي بما يتوافق مع الزيادة المطردة لأعداد مخرجات الشهادة العامة للتعليم العام والتركيز على التخصصات الدراسية التي تتوافق مع احتياج سوق العمل إلى جانب ايجاد آلية لتوجيه الطلاب الراغبين في الدراسة على نفقتهم الخاصة في المرحلة الجامعية إلى ضرورة اختيارهم للتخصصات التي تتوافق مع احتياج سوق العمل عقد لقاءات دورية بين المختصين في القطاعين العام والخاص لبحث ودراسة القضايا المتعلقة بالابتعاث الدراسي.

كما أكدت الندوة على أهمية استحداث نظام لمراقبة متغيرات سوق العمل وربطها ببرامج المؤسسات التعليمية بالسلطنة بحيث تتمكن هذه المؤسسات من تحديث برامجها على نحو سريع يحقق متطلبات واحتياجات سوق العمل المتغيرة الامر الذي سيضمن ملائمة المخرجات مع احتياجات السوق، و انشاء اقسام او دوائر في وحدات القطاعين العام والخاصة تكون معنية بالتخطيط الوظيفي لضمان قيام هذه المؤسسات برصد احتياجاتها من التخصصات بصورة دقيقة، و اجراء مسح سنوي وفق أسس علمية سليمة لاحتياجات القطاعين العام والخاص من التخصصات المختلفة بمشاركة المؤسسات ذات العلاقة، و استمرار عقد الندوات واللقاءات التي تهتم بهذا الجانب.

كلمة اخيرة :

ما من شك ان مثل هذه اللقاءات ستؤتي ثمارها عاجلا او اجلا ويتبين لنا جليا جدية الحوار ومع ذلك نقول لو ان الجهات المعنية مشتركة تقوم بعمل مسح شامل يوضح جليا حاجة السوق العمانية من الأيدي العاملة الوطنية في جميع التخصصات الفنية والعلمية والاكادمية وغيرها ويعتبر هذا المسح مشروعا وطنيا تتكاتف معه جميع السلطات العليا صاحبة القرار سواء أكانت من القطاعين العام او الخاص او حتى الاهلية يتم بعدها توجيه جميع المؤسسات التعليمية للتعليم العالي الى التخصصية وتوضع خطة قصيرة المدى أو حتى بعيدة المدى لمعرفة مدى تحيقيق الغاية المرجوه من ذلك ومن هنا استوقفني تصريح لرئيس مجلس إدارة كلية الشرق الاوسط لتقنية المعلومات في عدد سابق من ملحق رؤى أشار فيه الى ان مؤسسته التعليمية تقوم بتاهيل الطلبة المتميزين ليحلوا مستقبلا محل الأيدي العاملة الوافدة وذلك في جميع الوظائف بالمؤسسة وهذا المنطلق مهم جدا و يستحق الإشادة به وختاما املنا ان تخطط جميع المؤسسات التعليمية الحكومية او الخاصة في السلطنة هذا النهج وعدم التفريط بالمخرجات من الطلبة المتميزين

حاسن بن حسين المفرجي

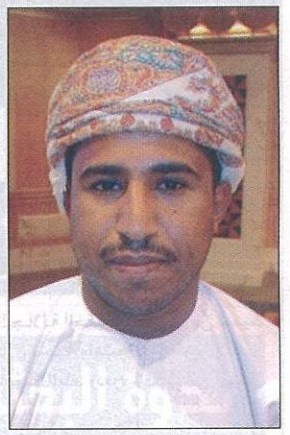

■ علي بن سيف الحارثي مدير دائرة تطوير الموارد البشرية بوزارة القوى العاملة يقول : الندوة جاءت لتوضح احتياجات سوق العمل بما يسهم في رسم الخطط المستقبلية وهي موضوعات يجب ان تستمر كما يجب ان يكون هناك تقييم مستمر لإحتياجات سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص في السلطنة .

■ فاطمة الذكوري من كلية البيان تقول :
الندوة هي ندوة جيدة جاءت بافكار مثمرة اتمنى انها تفعل بشكل اكبر مع مشاركة العديد من المؤسسات الاخرى سواء في المجالين الحكومي و الخاص و ان تكون هناك استقلالية في مسألة التعليم .

■ سعادة خميس بن سعيد السليمي عضو لجنة التربية و التعليم بمجلس الشورى يقول :
مجتمعنا يحتاج الى مثل هذه الندوات اولا لأن توصياتها تهم شريحة كبيرة من المجتمع وثانيا لأن الحكومة هدفها هو المواطن بحيث توفر له فرص تعليمية وفرص عمل .. مما سيساهم هذا التواصل الى ايجاد فرصة تعليمية سواء في الموازنه او الابتعاث و الحاجة الى تفعيل دور القطاع الخاص في عملية ابتعاث موظفية او استقطاب خريجي الشهادة العامة و تاهيلهم ومن ثم الحاقهم بسوق العمل له دور كبير في ذلك .

■ سعادة رحيلة بنت عامر الريامية رئيسة لجنة التربية والتعليم بمجلس الشورى تقول :فكرة الندوة ممتازة تحتاج الى التوسع فيها سواء في الاوراق المقدمة او الوقت المخصص لهذه الاوراق و حتى المناقشات لانه من خلال هذه المناقشات تظهر امور جيدة يمكن الاستفادة منها و تفعيلها .

■الشيخ سعود بن حمد آل حمودة مساعد مدير عام التخطيط بوزاة الخدمة المدنية يقول :
مستجدات سوق العمل تتطلب منا إقامة ندوات مماثلة بما يسهم في تبني سياسات وفق خطط مدروسة نابعة من متطلبات سوق العمل ، فمثلا التخصصات الأدبية يوجد لدينا تشبع كبير في هذه التخصصات في المقابل التخصصات الفنية يكاد بعضها يكون نادرا .

■ هيام بنت يونس المعنية مديرة دائرة العلاقات الثقافية و معادلة المؤهلات بوزارة التعليم العالي تقول:
الندوة تخدم احتياجات سوق العمل بشكل كبير حاولت من خلال المناقشات و الاطروحات ان تلقى الضوء على العديد من الموضوعات المتصلة بسوق العمل والتعلمي العالي وفيما يخص معادلة الشهادات فإننا ايضا نوجه شكرنا الى المؤسسات التي تقوم بعملية التنسيق المسبق مع الدائرة للتواصل الى معرفة الافضل سواء على مستوى الجامعات او التخصصات .

■ احمد بن علي عكماك مدير عام الموارد البشرية في شركة مؤانئ صلالة يقول :
هذه الندوة تأتي تجسيدا للعلاقة المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص لإعداد الشباب العماني للانخراط في سوق العمل وبالتحديد في القطاع الخاص و هو قطاع انتاجي فعلا ، الندوة تعتبر عملية تكاملية جاءت لتسليط الضوء على تحديد المؤهلات و البرامج التدريبية الفاعلة و توفير فرص عمل للشباب العماني .

■ فيصل بن علي الخروصي رجل أعمال يقول : الندوة مفيدة جدا و أعطتنا فكرة واضحة عن الواقع الموجود في قطاعاتنا الحكومية و الخاصة و استفدنا من خلالها في وضع تصورات لمدى احتياجات سوق العمل والفرص المتاحة للابتعاث وسوف تسهم في رسم سياسات وخطط مستقبلية واعدة .

مرافئ

الراقصون.. على بوابة النهاية ...

مبدعون.. لا هم مهرجون يدعون الإبداع ويتصنعونه وإن لم يمتلكوا القدرة على فعل ذلك فشراؤه أمر سهل للغاية عند أصحاب العقول المعطلة التي رأت الآخر يبدع وأرادت أن تحجز لها مكانا في قائمة المبدعين التي تضم الكثير من الأسماء ولكن الكثرة لا تعني الجودة الإبداعية المبتغاة بل إن القلة هم الذين يقدمون إبداعا جيدا يستحق الإشارة إليه بالسبابة والوسطى يستحقون الإصغاء إلى ما يقولون مع سبق الإصرار والترصد والتعمد لأن الإبداع الذي تخطه أناملهم أو تتلفظ به ألسنتهم أو تجود به عقولهم التي تعشق التفكير والبحث عن الأفكار بنهم حقيقي لا يعرف الكلل ،، أما أولئك الراقصون على بوابة النهاية فهم أشبه بمن يدور في حلقة مفرغة ليس لهم بداية ونهايتهم هي الفشل الذريع وإن ابتسم لهم الحظ مرة فلا بد أن يقعوا في بئر السبع ذات مرة ستنكشف أكاذيبهم سينادي المنادي : يا أصحاب العقول الفارغة انتهت المهزلة انتهت المسرحية انتهت أدواركم لأنكم لا تبتغون الحقيقة ولأنكم تعاقرون الكذب والتصنع الذي أودى بكم في شر أعمالكم قلتم الكثير ولكن ذلك لا يعني أي شيء مجرد فراغ ، مجرد أكذوبة ، مجرد علكة تمضغها أفواهكم التي تفتقد الطعم الحقيقي لنكهة الإبداع الرفيع ، فأشباه المبدعين سيتحولون إلى بقايا لن تجد لها مكانا في أي ذاكرة حية وهذه هي الحقيقة التي يصعب نسيانها لأنها تبصم بالعشرة على ما تقول والأمثلة الحية كثيرة على ما نقول فذاك اشترى الشعر لكي يتأتى له وضع اسمه على صدر ديوان شعري وتلك التي اتخذت من أحد الشعراء خليلا يكتب لها القصائد على لسان الأنثى وفي حقيقتها لا تعرف الفرق بين صدر القصيدة وعجزها ، وآخر يتصنع الإبداع فقط لنيل إعجاب تلك أوتلك من دون أن يضع في اعتباره أن الإبداع الحقيقي يكون للإبداع ومن ثم للامتاع ومن ثم للاقناع وليس لمجرد الظهور في دائرة الأضواء فالوجوه كثيرة وأكثرها ترتدي أقنعة مزيفة تمارس خلالها فن الرقص على الحبلين لإرضاء هذا ولإغراء ذاك ويا لسوء حال الإبداع عندما يتحول من قيمة معنوية راقية لا يشق لها غبار إلى بضاعة بسيطة الثمن يتداولها تجار الإبداع في سوق العالم الواسع ، والعالم ضاق ذرعا بمجانينه فما يحدث أنيا يعد ضربا من الجنون والجنون فنون كما يقولون .. بالتأكيد فإن التهمة لا تلقى على عاتق أشباه المبدعين فقط بل يشاركهم في الجرم جماعة أخرى أفنوا جهدا في دعمهم وتلميع صورهم والتطبيل لهم فالإعلام أياً كان نوعه أعطاهم مساحة للظهور الغير مستحق ومن والاهم من أشباه المبدعين تغنوا بإبداعهم وأكملوا مسلسل الأكاذيب والأدهى والأمر بأنهم لا يسألون سوى المرايا الكاذبة التي تجمل لهم صورهم على أنهم الأفضل والأسوأ هو اللقب الذي يستحقونه لأنهم يقولون ما لا يفعلون يأمرون الناس بفعل شيء ويتجرأون على اقترافه بعد حين وهنا هو التناقض الذي يقول بعالي الصوت : انسحبوا من الساحة يا أشباه فمسرحية الرقص على مسرح الزيف والخداع قد انتهت فالجمهور أصبح يمتلك وعيا بقيمة ما يستمع إليه وما تناظره عينيه وأنتم كما أنتم مجرد فقاعة صابون لن تحلق طويلا ونفس المصير أنتم ماضون إليه أيضاً فيا زمن اشهد ويا قلم دون فالراقصون يقتربون رويدا رويدا منً بوابة النهاية التي ستؤكد على قاله الأقدمين سابقا وستعيده على مسامع الحاضرين والغائبين لاحقاً : (ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع).

يعقوب البوسعيدي

اعداد : دائرة التوعية العلمية بوزارة التعليم العالي email : press@mohe.gov.om

التصميم والتنفيذ والاخراج: الإشراف الصحفي: فهمي بن خالد الحارثي

العمانية للإعلان والعلاقات العامة Email: omaniya3@omantel.net.om

هاتف: ٢٤٦٩٣٢٩١ ، ٢٤٦٩٩٥٨٢ ، ٢٤٦٠٤٤٧٧ ، فاكس: ٢٤٦٩٩٤٦٧

مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان